نحن نجد بعض الامثلة مشتقا من الفعل كالامر و اسم الفاعل و المفعول

و نحن قلنا مرجع الجميع الى المصدر و الكل مشتق منه اما بواسطة

او بلا واسطة و يجوز ان يقال اختار الاصل الواحد ليكون اعم من

المصدر و غيره فيشمل تحويل الاسم الى المثنى و المجموع و المصغر و المنسوب و نحو ذلك و هذا اقرب فان قلت لم اضفتم التصريف

على الصرف مع ان بمعناه قلت لان في هذا العلم تصرفات كثيرة فاضيف

لفظ يدل على المبالغة و التكثير فهذا اولى ان نرجع الى المقصود

فنقول معلوم ان الكلمات ثلث اسم و فعل و حرف و لما كان بحث

من الفعل و ما اشتق منه شرع في بيان تقسيمه الى ما له من الاقسام

فقال ثم الفعل بكسر الفاء لانه اسم لكلمة مخصوصة و اما بالفتح

فمصدر من فعل يفعل اما ثلاثي و اما رباعي لانه يخلو اما ان يكون

هو ذا

هو فيه الاصلية ثلاثة او اربعة فالاول الثلاثي و الثاني الرباعي

اذ لم يبن من الخماسي و لا الثنائي بشهادة التتبع و الاستقراء و الحاقه

على الاعتدال لئلا يؤدي الخماسي الى الثقل و الثنائي الى الضعف

عند قبول ما يطرق اليه من التغيرات و لم يمنع الخماسي في الاسم

حط الرتبة الفعل عن رتبة الاسم و كونه اثقل من الاسم لدلالته

على الحدث و الزمان و الفاعل لا يقال هذا تقسيم الشيء الى نفسه

و الى غيره لان مورد القسمة فعل و كل فعل اما ثلاثي و اما رباعي

فمورد القسمة اما ثلاثة ايضا احدهما و اما كان يكون تقسيمه الى

الثلاثي و الرباعي تقسيما للشيء الى نفسه و الى غيره لانا نقول الفعل

الذي هو مورد القسمة اعم من الثلاثي و الرباعي فان المراد منه مطلق

الفعل و بهذا جميع التقسيمات و تحقيق ذلك ان مورد القسمة

Copyright © King Saud University